

علاقة قانون العمل بعالم الشغل وبفئة العمال جعلت منه قانون متميز وخاص وله امتداد ولئن كان للمذهب الحر دور في العالم المهني بتكرر يه له قواعد التعاقد الحر فسرعان ما تدخلت الدولة بقواعد آمرة لحماية فئة العمال من أي تعسف وأصبحت يتبيّن أنه قبل سنة 1990 كانت الدولة (السلطة العامة) متقدمة في كل صغيرة وكبيرة ذات صلة التحولات الحاصلة ليصبح تشريع العمل يرتكز على التفاوض والتعاقد والمتاجرة وما يعني ذلك من دور حساس لآلية التفاوض الجماعي والمشاركة العمالية . لكن واعتبارا لحساسية هذا المجال بقى المشرع متقدما بقواعد قانونية آمرة لحماية فئة العمال وبذلك أستحدث آلية جديدة لها دور في عالم الشغل كالتفاوض الجماعي وأعتمدت المشاركة في كافة مظاهر العلاقة المهنية من إبرام العلقة إلى إنتهائها وحتى عند بما كرس الصبغة الاجتماعية على هذا القانون.